مشاكل توقف الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة كربلاء المقدسة(دراسة تحليلية)

م.م الاء حسين محمد الخفاجي
أ.د سلمى عبد الرزاق عبد لايذ الشبلاوي

المستخلص

بالرغم من الدور الذي أدته (سابقا) المنشآت الصناعية في محافظة كربلاء في تلبية حاجات الأسواق المتزايدة وطلبها ودورها الحيوي في حماية الصناعة الوطنية ، إلا أنها تعاني من مجموعة من المشاكل التي تقف بوجه هذه الصناعات من خلال التأثير على سير عملياتها الإنتاجية والتي أدت إلى انخفاض طاقاتها الإنتاجية التصميمية بشكل تدريجي ولم يقف الامر على ذلك بل أدت الى توقف العمليات الإنتاجية بشكل كامل نتيجة الظروف الأمنية من حصار اقتصادي ومرورا بالاحتلال الأمريكي للعراق وما اتبعه من احداث وظروف امنية متردية التي خاضها العراق، ومن خلال ذلك سوف يتم التركيز في هذا البحث على معرفة أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعات التحويلية في محافظة كربلاء وتلك التي نتجت عنها ، وذلك من اجل تهيئة مناخ ملائم لها عن طريق وضع الحلول المقترحة والمناسبة لهذه المشاكل ،والتي ممكن ان تعطينا تصور مستقبلي لأهميتها عند إعادة تأهيلها وتشغيلها .

الكلمات المفتاحية : الصناعات التحويلية المتوقفة ،المنشآت ،التوزيع ،المشاكل .

Abstract

Despite the role played (previously) by industrial facilities in Karbala Governorate in meeting the needs and demand of growing markets and their vital role in protecting the national industry, they suffer from a set of problems that stand in the way of these industries by influencing the conduct of their production processes, which led to a decrease in their capacities. Design productivity gradually, and the matter did not stop at that, but rather led to a complete cessation of production operations as a result of the security conditions from the economic blockade through the American occupation of Iraq and the subsequent events and deteriorating security conditions that Iraq experienced Through this, the focus of this research will be on knowing the most important problems that the manufacturing industries in Karbala Governorate suffer from and those that resulted from them, in order to create a suitable climate for them by developing proposed and appropriate solutions to these problems, which can give us a future vision of their importance when Rehabilitation and operation.

Keywords: halted manufacturing industries, facilities, distribution, problems.

المقدمة

يعتبر النشاط الصناعي من أهم الأنشطة الاقتصادية والنشاط المحوري الذي تعتمد عليه المناطق والدول في بناء اقتصاداتها وتطوير قطاعاتها الخدمية ، لأن هذا النشاط يتمتع بإمكانيات عالية وقدرة على تطوير الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، ويختلف هيكل الصناعة التحويلية تبعا للعديد من الإمكانات الجغرافية أهمها مقدار الطلب على المنتجات

الصناعية ونوعيتها وحجم الموارد البشرية والاقتصادية وأساليب الانتاج والسياسة الاقتصادية للدولة. لذا يتناول هذا البحث تحليل التباين المكاني لتوزيع المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة في محافظة كربل، وعليه تواجه المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة مجموعة من المشاكل سوءا كانت مكانية أو اقتصادية يفرزها الحيز المكاني والبعد الزماني في آن واحد أو بشكل منفرد والتي تؤثر بدورها على مستوى هذه الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه فإن لهذه المنشآت الصناعية آثار وانعكاسات واسعة ومؤثرة على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة

مشكلة البحث : ما اهم المشاكل التي تعاني منها المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء المقدسة؟

فرضية البحث : للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية دور واضح في توقف المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كربلاء المقدسة ، حيث أن هذه المنشآت لم تصل إلى الواقع الذي تقف عليه الآن نتيجة مصادفة عابرة أو أحداث تعسفية ، بل كانت صراع سنوات من الأحداث والتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق بشكل عام ومحافظة كربلاء بشكل خاص لأكثر من عقدين من الحروب الطاحنة والحصار المقيت ، وكذلك حول احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وما صاحب ذلك من عدم استقرار سياسي وأمني وتدخلات اقتصادية وأجنبية ، كل هذه الظروف والمشاكل ساهمت في توقف المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كربلاء المقدسة.

هدف البحث :

1. دراسة المشاكل التي أدت الى توقف هذه المنشآت التي ما زالت تمنع إعادة تأهيلها والقيام بعملياتها الإنتاجية.
2. وضع العلاجات والحلول المقترحة للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها المنشآت بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية ،

هيكلية البحث :ولغرض الوصول الى اهداف الدراسة اشتملت على ستة فصول الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر على النحو التالي: تناول المحور الأول التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء المقدسة على أساس الوحدات الإدارية وعدد العاملين العاملين فيها ،اما المحور الثاني : تناول المحور الثاني اهم المشاكل التي ساهمت في توقف الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة كربلاء المقدسة والتي لازالت تقف عقبة دون إعادة تأهيلها .

الحدود المكانية والزمانية للبحث: تمثلت منطقة الدراسة بالحدود الإدارية لمحافظة كربلاء المقدسة وبمساحة المحافظة (5034) كم2.خريطة (1).

اما الحدود الزمانية تمثلت بدراسة الصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء عام 2022م .

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمحافظة كربلاء المقدسة

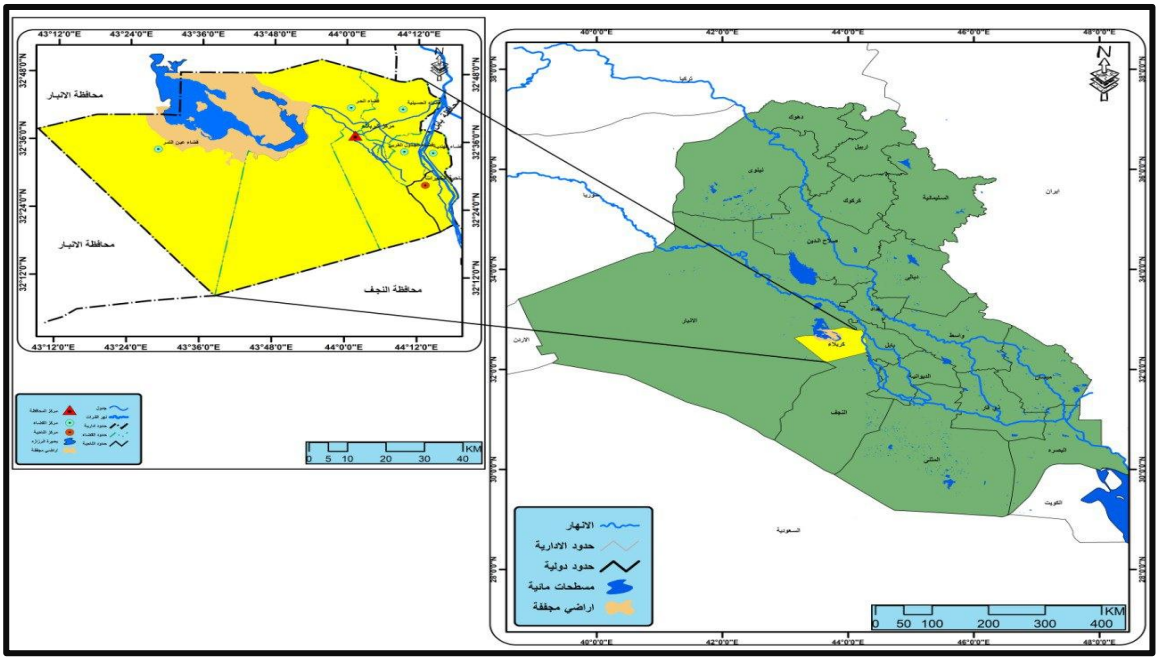

المصدر: جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية، لسنة 2010 .مقياس (1:500000).

الحور الأول : التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء المقدسة :

أولا : التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة حسب القطاعات الصناعية :-

لغرض توضيح التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة في محافظة كربلاء ينبغي بنا توضيح الهيكل المكاني في منطقة الدراسة ،وذلك من اجل التعرف على واقع هذه المنشآت، تضم منطقة الدراسة قطاعين صناعيين متوقفان (قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الانشائية) وكل قطاع ينقسم الى عدد من الصناعات الفرعية أذ يلاحظ من خلال الجدول (1) وان المجموع الكلي لعدد المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة في منطقة الدراسة قد بلغ (13) منشأة صناعية ، استحوذ قطاع الصناعات اللافلزية (الانشائية) على النصيب الأكبر من المنشآت بواقع (10) منشأة شغلت نسبة (77 %) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة ،اما بالنسبة لمنشآت قطاع الصناعات الغذائية بلغت (3) منشأة شغلت نسبة (23 %) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة في منطقة الدراسة.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة في الصناعات التحويلية المتوقفة فيلاحظ من خلال الجدول (1)ان اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة بلغ (973) عاملاً ،بواقع (455) عاملاً في قطاع الصناعة الغذائية شغلوا نسبة (47 %) بنما استحوذ قطاع الصناعات اللافلزية (الانشائية) على(518)عاملاً شغلوا نسبة (53 %) من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة الدراسة .

جدول (1)

عدد المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة والعاملين فيها حسب فروع القطاعات الصناعية في محافظة كربلاء لعام 2022.

القطاع الصناعي	عدد المنشآت	السبة %	عدد العاملين	النسبة %
الصناعات الغذائية	3	% 23	455	% 47
الصناعات اللافلزية (الانشائية)	10	% 77	518	% 53
المجموع	13	% 100	973	% 100

المصدر : 1- الدراسة الميدانية للمدة 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

2- ملحق (1).

ثانياً : التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة حسب الوحدات الادارية :-

تتباين المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في توزيعها المكاني حسب الوحدات الإدارية إذ يلاحظ من خلال الجدول (2) و الخريطة (2) ان المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة توزعت بين اقضية المحافظة بشكل متفاوت مع اسبقية واضحة لقضاء الحر بنسبة (61 %) من مجموع الصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة ، وترجع هذه الاسبقية جاءت لعدة اعتبارات ابرزها التكوين الجيولوجي و المادة الأولية والمناخ المساعد لها ,والبعد عن مركز المدينة بأعتبارها صناعات ملوثة للبيئة .

جدول (2)

عدد المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة والعاملين فيها حسب الوحدات الادارية في محافظة كربلاء لعام 2022.

ت	الوحدة الادارية	عدد المنشآت	النسبة %	عد العاملين	%
	م.ق كربلاء	4	% 31	329	% 34
	م.ق الحر	8	% 61	454	% 47
	م.ق الحسينية	-----	-----	-----	-----
	م.ق عين التمر	-----	-----	-----	-----
	م.ق الجدول الغربي	-----	-----	-----	-----
	م.ق الهندية	1	% 8	190	% 19
	ن الخيرات	-----	-----	-----	-----
	المجموع	13	100	973	100

المصدر : 1- الدراسة الميدانية للمدة 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء لعام 2022م

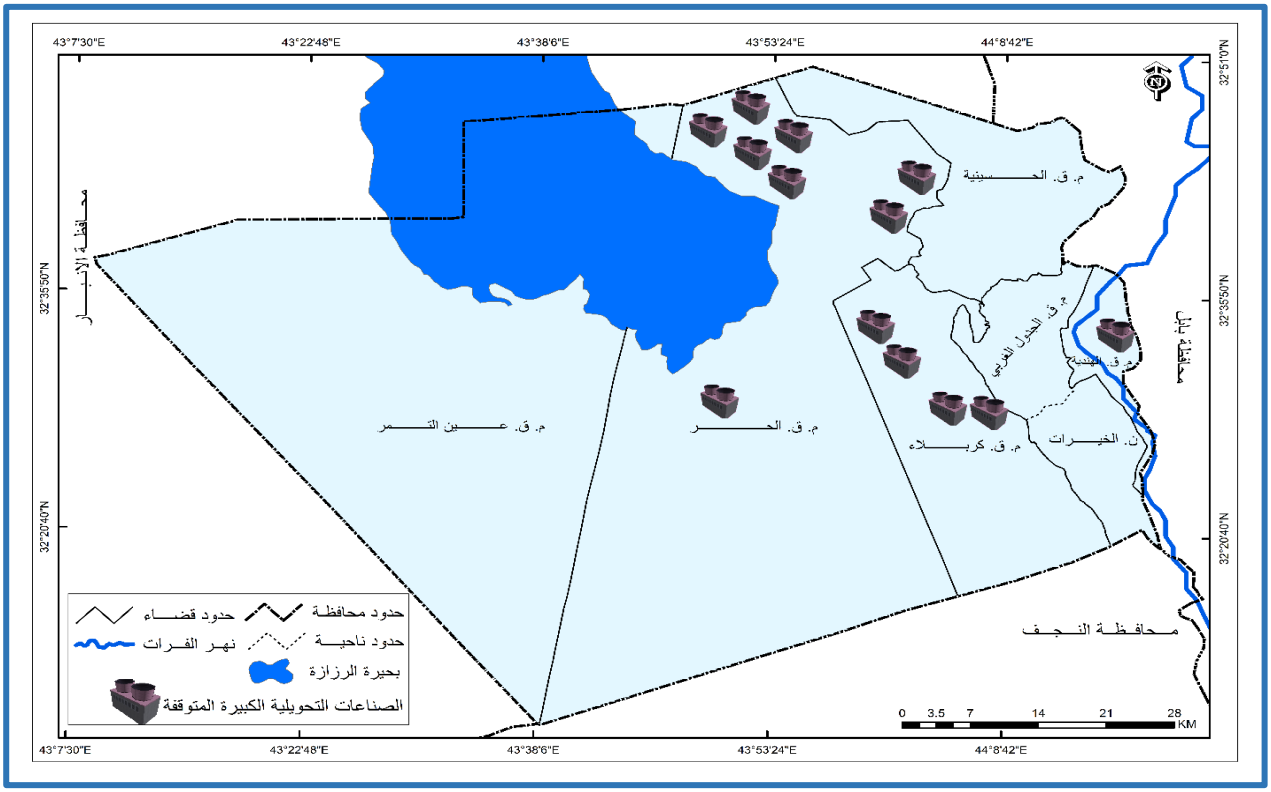

مصدر :الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (2).

المحور الثاني :المشاكل والأسباب التي أدت الى توقف الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة كربلاء المقدسة:

أولا : الحصار الاقتصادي والحروب

واجهت الصناعة التحويلية في العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص العديد من المعوقات والتحديات حيث ان حالة الحروب والأزمات الاقتصادية تركت اثار مدمرة على منشآت هذا القطاع هي أحد أسباب تدهور القطاع الصناعي المهمة لاسيما الحرب العراقية – الإيرانية وسحب العديد من المواليد من المنشئات الصناعية وقواطع الجيش الشعبي الى جبهات القتال وهذا ما أدى الى إحلال العمالة المصرية – محل الأيدي العاملة العراقية- التي معظمها لا يملك تأهيل مهني وخبرة في الانتاج الصناعي وكذلك تتسم بعدم الاستقرار وترك مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص الذي كان هو الآخر يعاني من نفس المشاكل. ونتيجة لذلك تحولت مشاريع القطاع العام الى مراكز لتأهيل ورفع كفاءة الأيدي العاملة لصالح القطاع الخاص وبالنتيجة هي تقادم مكائن وآلات منشئاته الإنتاجية. وكان من نتائج اجتياح الكويت فرض الحصار الاقتصادي على العراق لمدة 12 عام الذى أدى بدوره الى تدمير الصناعة الوطنية والحد من تطوير المكائن و الألات والمعدات بشكل عام بسبب وضع حضر من قبل الأمم المتحدة على ارسال الأدبيات و المجلات العلمية المتخصصة

في تكنولوجيا المعلومات الصناعية الى العراق، مما أدى الى أن تكون بعض الصناعات بمثابة عبء كبير على الاقتصاد الوطني العراقي.

وتشير البيانات الى تغير نسبة المساهمة في الثمانينيات لحساب الصناعات التحويلية بعد تراجع الصناعات الاستخراجية بسبب الحرب (العراقية – الايرانية) وانخفاض اسعار النفط الخام الى اقل من 10 دولارات للبرميل الواحد من النفط. واستمر نفس الحال في تسعينيات القرن الماضي بسبب توقف الصادرات النفطية تماما نتيجة فرض العقوبات الدولية على العراق وبالأخص في الفترة الزمنية 1991- 1995. وفي الوقت نفسه تصاعدت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة إذ سجل هذا القطاع نسبة تبلغ 73% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الذي كان تقوم به الحكومة لمواجهة تلك العقوبات، وتراجع هذا المعدل بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء .ونستنتج من هذا ان القطاعات السلعية ومساهمتها في الناتج المحلي لم تأخذ المسار الطبيعي في النمو، بل ارتبطت تلك المساهمة بالظروف التي كان العراق يعيشها خلال المدة 1973 – 2003.

وبعد عام 2003 كانت القاعدة المادية للاقتصاد الوطني العراقي على موعد اخر من التدمير والتقويض وذلك بعد ان نهبت المكائن الثقيلة والخفيفة والمعدات والآلات الميكانيكية التي تعتبر عصب الصناعة ومن ثم بيعت بعد تهريبها الى إيران ودول شرق أسيا. كان هدف الاحتلال الامريكي هو ارجاع العراق واقتصاده الوطني الى الوراء، ولم يكن في خططه اصلاح النظام الاقتصادي العراق كما توهم الكثير من الذين ساعدوه من مختلف الاتجاهات السياسية، إذ انتهج فلسفة التدمير الممنهج للصناعات التحويلية العراقية بالدرجة الأولى. والدليل هو أن القوات المحتلة تركت كل الوزارات والصناعات والمكتبات والمتاحف والمؤسسات الثقافية تحترق وتتعرض الى النهب والتدمير، حينها تعرض الكثير من المشاريع التي كانت قائمة آنذاك الى عمليات السلب والنهب وتوقفها كليا او جزئيا عن الإنتاج ونتيجة لهذا لهذه التوقفات يعاني قطاع الصناعة من تراجع وتخلف كبير في مختلف مجالات الإنتاج والتوزيع بسبب تقادم خطوط الإنتاج واعتماد الأساليب التقليدية في الإنتاج والتسويق وعدم توفير الطاقة والعزوف عن تبني استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج، مما تسبب بزيادة التكاليف وعدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة، فضلاً عن عدم التزام المؤسسات الحكومية بشراء المنتجات المحلية. ومن البديهي ان العمل الذي هو أحد عناصر الانتاج المهمة حينما لا يقوم بمهامه لمدة من الزمن تنخفض قدرته الانتاجية وتبعا لذلك فهو يحتاج الى تدريب وإعادة تأهيل وفق برنامج مخطط له من قبل وزارة الصناعة أذا أريد منه رفد القطاع الصناعي بكوادر انتاجية تساهم في رفع انتاجية العمل في القطاع الصناعي ([1]).

واجه الاقتصاد العراقي منذ منتصف عام 2014 أخطر مشاكل القرن الحالي وهو أزمة (الإرهاب) المتمثلة باحتلال تنظيم داعش لمناطق كثيرة من البلاد والانخفاض الحاد بأسعار النفط في الأسواق العالمية. وكان لهذه الأزمة المزدوجة إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في العراق آثار سلبية شديدة على الاقتصاد بما في ذلك النشاط الصناعي، فتنامت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية، وتراجعت وتيرة الاستهلاك والاستثمار في

(1) سناء عبد القادر مصطفى ،تخلف القطاع الصناعي في دعم تنمية الاقتصاد الوطني العراقي ،الحوار المتمدن ، العدد :3029 - 2016/23/12 .

القطاع الخاص، وتقيَد الإنفاق الحكومي لا سيما على المشروعات الاستثمارية . واصبح العراق مديون للعديد من الدول بمبلغ أكثر من 21 مليار دولار بسبب الحرب ضد داعش وعلى هذا الأساس انعكست اثار الحرب على البنى التحتية التي تشهد عمليات عسكرية انهارت على نحو كبير وتحتاج إلى ما يقارب 60 مليار دولار لإعادة اعمارها. ([2]) يبين الجدول (3) المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء وتاريخ توقفها .

جدول(3)

المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء وتاريخ توقفها

ت	المنشأة الصناعية	عام التوقف
1	سكريات التمور	2003
2	الهندية لانتاج الكاشي	2015
3	الوسام لانتاج الالبان	2015
4	طابوق الحسيني	2015
5	طابوق الفاطمي	2015
6	طابوق الفتح	2015
7	طابوق كركوك	2015
8	طابوق الامام علي	2015
9	الأقصى الإنتاج الكاشي	2016
10	بابل لانتاج الكاشي	2019
11	التأميم لانتاج الكاشي	2020
12	كربلاء لانتاج الثرمستون	2021
13	تعليب كربلاء	2022

المصدر: الباحثة اعتماداً على (1) جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ،الدائرة الاستثمارية ،قسم تأهيل المنشأت الصناعية ،بيانات (غ.م) 2022.

(2) الدراسة الميدانية للمدة من 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

ثانياً : مشكلة ضعف التمويل الصناعي

يعرف الدعم على انه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة يتحقق عن طريقها منفعة لمن يحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل التحويل الفعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض أو شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد ودعم الأسعار

([2]) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط،مكتبة وزارة التخطيط ،بيانات (غ.م)،2021.

والدخول ([3]). من هذا المفهوم يمكن استنتاج أن الدعم الحكومي على عاتق الدولة وتكون لها منفعة للأفراد والقطاع، حيث تمكنهم من شراء أو بيع السلع و الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، وكذا الحصول على الائتمان لتيسير بتخفيض أو زيادة في عملية بيع أو شراء ([4]).

وعلى الرغم من الاهمية التي يوفرها الدعم الحكومي من خلال ما ذكر الا ان المنشآت الصناعية تعاني من الاهمال الكبير من قبل الجهات المسؤولة في تمويل المنشآت الصناعية الكبيرة بشكل مستمر كلها امور تعيق نمو وتطوير الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة كربلاء وتبرز بشكل خاص بالنقاط التالية :

1. نتيجة لظروف الحرب العراقية الإيرانية من جهة وظروف الحصار من جهة أخرى الذي أدى ضعف الصادرات وتركيزها في القطاع النفطي وبكميات محدودة ، فضلا عن تدهور قيمة الدينار العراقي مما أدى إلى عرقلة قيام صناعة حديثة في المحافظة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام وأسعار الآلات والمكائن المستوردة من الخارج ، ادى الى تدني مستوى الاستثمار الصناعي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في محافظة كربلاء .

2. ضعف وقصور دور المصارف والمؤسسات التمويلية في تمويل الاستثمارات الصناعية ، إذ بالرغم من وجود المصرف الصناعي في المحافظة إلا أن هذا المصرف لا يلبي الاحتياجات الصناعية نظرا لقلة رأس ماله حيث أن المصرف لا يلبي سوى (20%) من رأس مال أي مشروع ، فضلا عن ارتفاع نسبة الفائدة التي تتراوح قيمتها بين (10-20%) [(5)] من قيمة القرض ، فضلا إلى ما يواجهه المقترض من التشديد الكبير في مسألة القروض وضرورة التسديد في الوقت المقرر دون أي تمديد، بالإضافة الى صعوبة توفير الضمانات التي يتطلبها المصرف وما يرافقها من الإجراءات الطويلة المعرقلة لعملية الإقراض .

٣. ان ضخامة الصناعات التحويلية الكبيرة وعدم القدرة على توفير قطع الغيار لها لغلاء أسعارها، جعلها قديمة دون تجديد أو توسع الامر و اندثار الآلات الامرالذي ادى الى خلل وتلكئ في العمليات الانتاجية ومن ثم توقف عن العمل الالي اذ تتطلب هذه الصناعات رؤوس اموال كبيرة وتقنيات تكنلوجية لاعادة تشغيلها لاسيما استيراد وتنصيب خطوط انتاجية حديثة تعمل بتكنلوجيا حديثة ، كذلك تتطلب هذه المنشآت هذه المنشآت تاهيل الابنية والمسقفات وخدمات البنى التحتية من الماء والطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية خاصة بكل منشأة صناعية في اوقات انقطاع شبكة الكهرباء الوطنية بالإضافة الى ذلك تحتاج هذه المنشآت الى تفكيك ورفع الأجزاء والآلات التي لايمكن الاستفادة منها لاندثارها واستحداث الخطوط الإنتاجية كما هو الحال في منشآة سكريات التمور. ويوضح الجدول

([3]) احمد حافظ الطائي ،سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض و القبول، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 2014,40،ص65.

([4]) أبو بكر حتصال، و سعدية بن احمد، ،استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7،2018 ،ص112.

([5]) اتحاد الصناعات العراقي ، فرع كربلاء ، بيانات (غ.م) 2022.

(4) اجمالي المبالغ المالية المطلوبة لإعادة تأهيل و تشغيل المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء (بالف دينار) والتي بلغت (399180000) الف دينار ،لكي يتم الوصول الطاقات التصميمية والمستهدفة في هذه المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة الدراسة .

جدول(4)
المبالغ المالية المطلوبة لإعادة تأهيل و تشغيل المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء (بالف دينار) لعام 2022

ت	المنشأة الصناعية	المبالغ المطلوبة للتأهيل والتشغيل
1	تعليب كربلاء	165000000
2	الوسام لانتاج الالبان	43000000
3	سكريات التمور	75000000
4	طابوق الحسيني	6000000
5	طابوق الفاطمي	5500000
6	طابوق الفتح	3350000
7	طابوق كركوك	3000000
8	طابوق الامام علي	2950000
9	كربلاء لانتاج الثرمستون	3880000
10	بابل لانتاج الكاشي	15000000
11	التأميم لانتاج الكاشي	11000000
12	الأقصى الإنتاج الكاشي	30000000
13	الهندية لانتاج الكاشي	35500000
	المجموع	399180000

المصدر: الباحثة اعتماداً على (1) جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ،الدائرة الاستثمارية ،قسم تأهيل المنشأت الصناعية ،بيانات (غ.م) 2022.

(2) الدراسة الميدانية للباحثة للمدة من 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

ومن الجدول (5) يبين حجم التخصيصات الاستثمارية السنوية للمدة (2000-2022) أذ بلغ مجموعها (206502070) ألف دينار، بلغ ادنى مستوى من حجم التخصيصات الاستثمارية في عام 2000 ويمكن ان يرجع ذلك الى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة 12 عام آنذاك ،عكست تلك الظروف الاقتصادية على تقليل حجم الصادرات النفطية العراقية وبالتالي انخفاض التخصيصات الاستثمارية لكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي فحدت تلك العقوبات الاقتصادية من القدرة على تطوير هذا القطاع .

اما اعلى مستوى للتخصيصات الاستثمارية السنوية سجل في عام 2013 نتيجة لارتفاع أسعار النفط فضلا عن الوضع الأمني المستقر نسبياً الذي عاشه العراق خلال تلك العام ،وبهذا يتبين لنا ان التغيرات الحاصلة في حجم التخصيصات الاستثمارية السنوية كانت منصاعة و متأثرة بالاستقرار الأمني إضافة الى قصور الموقف المالي اتجاه قطاع الصناعة التحويلية الامر الذي ادى الى تدني مستوى الاستثمار الصناعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المكون الاستيرادي في سد حاجات السوق المحلية أدى الى استمرار توقف المنشأت الصناعية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية غير المؤاتية لعمل هذه المنشآت .

جدول(5)

التخصيصات السنوية للقطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2000-2022)

السنوات	التخصيصات السنوية
2000	277245
2001	340794
2002	489665
2003	----
2004	2825794
2005	3515146
2006	6167875
2007	4656039
2008	9249638
2009	4577404
2010	8312072
2011	13731246
2012	22292060
2013	27213916
2014	19543673
2015	17270175
2016	18096352
2017	12243589

2018	7872626
2019	8699343
2020	9612668
2021	10622454
2022	11737654
المجموع	206502070

المصدر : الباحثة اعتماداً على جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،دائرة الاستثمار الحكومي ،سنوات متفرقة (2000-2022) بيانات (غ.م).

ثالثاً : مشكلة الاغراق السلعي

من المؤكد أن ظاهرة الإغراق ذات آثار سلبية على اقتصاديات الدول ومستويات الدخول الفردية للمجتمع وبالتالي على مستويات التراكم للدخل القومي. وبدأت هذه المشكلة بالظهور نتيجة إلى اتساع حجم التجارة بين دول العالم كافة، وكنتيجة منطقية لهذه الاتساع أدت إلى ظهور حالة المنافسة غير العادلة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية من نفس النوع أو القريبة منها من حيث الاستخدام. وهذا هو الشرط الأساسي في تحقيق مفهوم ظاهرة الإغراق. ومما زاد في تحقيق هذه الظاهرة الحجم الهائل في السلع المنتجة في معظم الدول المصدرة ومن ثم تحقيق المنافع الاقتصادية لها. وقد تطورت هذه الظاهرة لأسباب سياسية تهدف إلى تخريب الصناعات المحلية في البلدان المستوردة. أي بعبارة أخرى تحقيق الضرر الاقتصادي للدول المستوردة، والمنافع الاقتصادية للدول المصدرة للسلع المنتجة وبالتالي قتل الصناعات العاملة في البلدان التي تتعرض إلى هذه الظاهرة واختفاء هذه الصناعات وتلاشي الإبداع والتطور فيها من خلال استبعاد العاملين في تحقيق إنتاج هذه السلع، ومن ثم استحداث حالة من البطالة الجزئية في البلد. ([6]) وقد يتعدى تطبيق سياسة الإغراق السلعي المنافع الاقتصادية للبلدان المصدرة إلى أهداف سياسية، إذ يكون الهدف والقصد من وراءها تدمير الصناعات المحلية وعرقلة النمو الاقتصادي وزعزعة البنى التحتية في الاقتصاد وصولاً إلى وجود فجوات سياسية في النظام القائم في البلد. وعلى هذا الأساس فإن الإغراق هو انخفاض في سعر منتوج معين مصدر من الأسواق الخارجية إلى أسواق البلدان المستوردة، عن مستوى سعر ذلك المنتوج في سوق البلد المصدر، وفي الغالب يكون حتى أقل من سعر التكلفة، وهذا يعني أن السعر يكون أقل من المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في داخل البلد المصدر، مضافاً إليها كلف النقل.([7]) وخلاصة المطاف إذا كانت للسلعة المغرقة مثيلاً محلياً، فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف البنية الاقتصادية لذلك البلد المستورد من خلال إحداث وإيجاد منافسة غير عادلة بين السلعة المحلية والسلعة المغرقة المستوردة. وقد زاد الأمر سوءً في ظل غياب أو ضعف القوانين التي تنظم الاستيرادات، والتي تعد من أهم الأسباب التي تدفع الشركات الأجنبية نحو إغراق السوق المحلية للبلد

([6]) محمد محمد الغزالي، مشكلة الاغراق ،بدون طبعة ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٦٨.

(2)ThomasA.Puget, International Economic, fourteen edition, Mecgraw-3-Hill, NewYork Univercity,2009,p224.

المستورد لمنتجاتها. مما يتطلب اتخاذ وتطبيق إجراءات العمل الكمركي كافة وفرض الرسوم بما ينسجم والحد من ظاهرة الإغراق، وبما لا يؤثر على الاقتصاد الوطني.

ويوضح الجدول (6) المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة لمنتجات المشآة الصناعية المتوقفة المصدرة الى السوق العراقية وكمياتها واهم الدول المصدرة والجهات المستفيدة لعام 2021،اذ استحوذ استيراد معجون الطماطم اعلى كمية مستوردة الى الأسواق العراقية من البلد المصدر (سوريا والأردن والكويت ولبنان وبلدان اخرى أخرى)، اذ بلغت (164762611) طن ،فيما جاء استيراد الصلصات والكاتشب والصاص بالمرتبة الثانية من المنتجات المستوردة المماثلة للمنتج العراقي في المنشآت المتوقفة اذا بلغت كمية الاستيراد (3690096)طن من البلد المصدر (سوريا والأردن والسعودية وعمان وبلدان أخرى) ،اما في المرتبة الأخيرة جاء استيراد الحليب بكمية (174295) لتر من البلد المصدر ايران وتركيا والسعودية) .

وفيما يتعلق بالبرنامج الحكومي للسنوات (2018 – 2022) للحكومة الحالية فإنه لم يتطرق الى العلاقة بين مهام وزارة التجارة ودورها بضرورة العمل على تنمية الصادرات غير النفطية وتنظيم الضوابط لتقييد الاستيرادات حماية للمنتجات المحلية .بالإضافة الى الضغوطات السياسية والفساد المالي بين مسؤولين حكوميين وتجار من دول الجوار، تعطل إعادة تأهيل تلك المصانع، التي بسببها ما زال العراق يستورد حاجته بنسبة (100 %)، مشيراً إلى أن أغلب المنتجات المستوردة تأتي من إيران وتركيا والصين والكويت.

جدول (6)

المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة لمنتجات المنشآت الصناعية المتوقفة المصدرة الى السوق العراقية وكمياتها واهم الدول المصدرة والجهات المستفيدة لعام 2021

اسم السلعة	الكمية	البلد المصدر	الجهة المستفيدة
الحليب	174295 لتر	الأردن -ايران – تركيا -سعودية	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
القشدة	142972 قطعة	ايران - تركيا	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
الجبن	383698 قطعة	ايران تركيا – السعودية - الامارات	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
البن	119899لتر	ايران – تركيا -سوريا	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
الدبس	692143 طن	ايران – السعودية – مصر-الامارات – باكستان.	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
معجون طماطم	164762611طن	سوريا –الأردن – الكويت –اسبانيا	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
مربى فواكه	1103111طن	ايران –سوريا –السعودية	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
خضروات	159573طن	مصر- الأردن – اسبانيا- الامارات- كوريا الجنوبية	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
ات الكاتشب والصاص	3690096 طن	سوريا –الأردن – السعودية – عمان – الامارات – مصر – الصين – تركيا –	وزارة الزراعة –القطاع الخاص

		ايران	
الخل	388621 طن	مصر - السعودية	وزارة الزراعة – القطاع الخاص
الكاشي	3621384طن	إيطاليا – اسبانيا- الهند – ايران	دوائر الدولة- قطاع الخاص
الطابوق الحراري	976647 طن	ايران – الامارات – مصر	وزارة الصناعة – وزارة النفط

المصدر : الباحثة اعتماداً على جمهورية العراق ،وزارة التجارة ،قسم الاستيرادات، بيانات (غ.م) 2021 .

وخلاصة القول ان العراق يملك الطاقات والكفاءات والأموال والثروات ولكن يستورد أصغر واكبر المنتجات الصناعية المستوردة ، هنا يثبت فشل القرارات الاقتصادية والسياسية والتنموية ووزارات التخطيط والتجارة والصناعة التي أوصلت الوضع الى ما هو علية لمختلف الأسباب والاعذار من تداعيات ذلك الأمر وما يمثل من تهديد خطير للأمن الاقتصادي في العراق، مما يجعله عرضة للانهيار في حال وقوع أي ظرف طارئ يقطع عليه خطوط الاستيراد.

رابعاً : مشكلة الفساد الإداري

تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، وعلى الاخص الدول النامية، والعراق من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة من تبذير للأموال العامة والاسراف غير المحسوب على مر العصور ومن دون رقيب أو حسيب تبددت على أثره ثروات البلاد وباتت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هي السائدة في المجتمع . كان العراق واحد من دول العالم المزدهرة صناعياً في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كان حجم إنتاج القطاع الصناعي آنذاك يلبي حاجة السوق المحلية، فضلاً عن التصدير إلى الخارج.([8]) ولكن منذ حرب عام 2003 يواجه قطاع الصناعة في العراق مشاكل كبيرة وقاسية انعكاسا للظروف السياسية والأمنية المتردية المتذبذبة من عام الى أخرى ساعدت على تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ويقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون بذلك من اكثر بلدان العالم فسادا وان افضل مرتبة احتلها العراق في مؤشر المنظمة هي مرتبة (161) عالميا من اصل (168) دولة شملها المؤشر في عام 2019،جاء في المركز (16) عربيا من اصل (21) دولة عربية.([9]) وبمقارنة هذه النتائج مع اثر العوامل السياسية والأمنية المتردية في البلاد لنفس الفترة الزمنية سنجد ان هناك علاقة قوية بينهما أدت الى توقف آلاف المشاريع والمصانع التابعة للدولة بسبب التخريب أو السرقة أو الإهمال، بدأت عمليات التدهور الصناعي تستمر بمختلف أشكالها، كالتعطيل الكامل للقطاع الإنتاجي، ودفع ملايين الدولارات من موازنة الدولة لعمال مئات المصانع المتوقفة. أغلقت عشرات المنشآت بشكل مفاجئ ولأسباب مجهولة وسرح ألاف العمال وما رافق ذلك

(1) Peter Rooke. The UN Convention against Corruption In Transparency International. Global Corruption Report London and Sterling VA, Pluto press, Transparency International,2004,p.205.

(1) منظمة الشفافية العالمية ،التقرير السنوي لتقرير الفساد العالمي ، 2019،ص22.

من زيادة كبيرة في نسبة البطالة التي وصلت إلى أكثر من (14)% في العراق و(7)% في محافظة كربلاء([10]) ،منذ عام 2003الى 2020 ، و يستورد العراق كل شيء بسبب الفساد المالي وبهدف شرعنة السرقات عبر غسيل الأموال، إذ ان المسؤولين تركوا الاستيراد مفتوحاً على مصراعيه بحجة رفاهية المواطن.

ومن خلال الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة الدراسة يتضح وجود الفساد الاداري و المالي في جميع مؤسسات الدولة و منها وزارة الصناعة و غياب الرادع القانوني و الاجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين و المتورطين بسبب المحاباة و المجاملات السياسية بين جميع الكتل و الاحزاب المشتركة في العملية السياسية ، كذلك استهداف الكفاءات العلمية و التي تتمتع بالخبرات العلمية في مجال الصناعة من خلال عمليات القتل و التهجير التي حدثت خلال فترة الاحداث الطائفية التي مرت على البلد اهمال، فضلا عن عدم احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الاغراءات الخارجية و التي ادت الى هجرة الالف منهم خارج البلاد ، وعدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح ابواب الحدود على مصراعيها امام الاستيراد العشوائي لجميع انواع السلع والمنتجات الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية والرقابة وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الاستيراد في البلد ،كانت من الأسباب الرئيسة في اهمال المنشئات الصناعية الكبيرة التي اصابها التدمير و التخريب و النهب و التي تعتبر عمود الصناعة العراقية .([11])

ولم يقف الأثر السلبي لظاهرة الفساد الإداري وتأثيره على توقف المنشآت الصناعية فقط وانما كان لها اثر كبيرو واضح على حجم البطالة المقنعة في المنشآت الصناعية من خلال تطبيق قانون إعادة المفصولين السياسيين الى الخدمة في القطاع الصناعي وأصدرت الأمانة العامة تعليمات رقم (1) لعام 2006 لتسهيل تنفيذ القانون رقم 0249 لعام 2005 لكن لم تطبق هذه التعليمات على كل المفصولين اذ دخلت المحسوبية والمنسوبية في هذا القانون وتم شمول اشخاص لم تطبق عليهم التعليمات من خلال قضايا الرشاوي والاختلاس قبل احداث عام 2003 واحتسبوا ضمن المفصولين السياسيين ،والتي تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة من خلال زيادة أجور العاملين في المنشآت الصناعية. ([12])

خامساً: مشكلة شحة المياه

(2) جمهورية العراق و وزارة التخطيط ،دائرة التنمية الإقليمية والمحلية وفجوات التنمية المكانية في ضوء المعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية وبغداد ،2020 ،ص2 .

([11]) الدراسة الميدانية للمدة من 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

([12]) جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لعام 2005.

يدخل الماء في مختلف الصناعات التحويلة كمادة أولية رئيسة أو كعامل مساعد أساسي أو ثانوي في صناعات أخرى بوصفه مبرداً جيداً للمكائن الساخنة أم من خلال عمليات الذوبان والخلط والتنظيف والطفو[13].مما يتطلب اخذ ذلك بالحسبان أن لتوفر المياه أهمية في اختيار الموقع الصناعي وخاصة في الصناعات التي تعتمد عملياتها على توفير المياه ،اذ شغلت المياه ونوعيتها مشكلة تواجه المنشآت الصناعات التحويلية في منطقة الدراسة، فعلى الرغم من تنوع مصادر المياه* في مدينة كربلاء، إلا أن مشروع ري الحسينية هو المصدر الوحيد الذي يخدم المواقع الصناعية في منطقة الدراسة، وقد حدد أقصى تصريف تصميمي لجدول الحسينية بنحو (55) م^3/ ثا، في حين بلغ معدل التصريف التشغيلي له ما يقارب من (30) م^3/ثا وهو مخصص لإرواء المساحات الزراعية والبساتين المزروعة بأشجار ومحاصيل زراعية متنوعة، إذ قدرت بحوالي (79748) دونما. [14]. إضافة إلى ذلك تعتمدبعض المواقع الصناعية في منطقة الدراسة منشآت الالبان والتعليب على مصادر مياه المتفرعة من مياه جدول الحسينية وهما جدولي (الفريحة والخديدان) أما بالنسبة لمنشآت إنتاج الكاشي المتواجدة في موقع الفريحة فهي تعتمد على مياه جدول الفريحة وبعضها تعتمد على رفع المياه مباشرة من قنوات الري موضوعة في خزانات معدنية أرضية لغرض خزنها، وبعضها يعتمد على مياه الإسالة، فضلاً عن نهر الحسينية الاروائي تتواجد المياه الجوفية الأرضية والتي بسبب ارتفاع الكبريتات والكلوريدات فيها عادة ما تكون غير ملائمة للاستعمال البشري سواء للشرب أم الاستعمالات المنزلية الأخرى وإنها في بعض المناطق لا تصلح أيضا للإغراض الزراعية والصناعية ويبرز دور المياه في قيام الصناعات في مدينة كربلاء من خلال انه يعد مادة أولية أم مضافة إلى خليط معين أو يستعمل للتبريد وخاصة صناعة المواد الغذائية والإنشائية.

هذا مع العلم ان اغلب المنشآت التحويلة المتوقفة تحصل على المياه بواسطة السيارات الحوضية وهي من مصدر واحد مياه جدول الحسينية وخاصة منشآت الطابوق، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليه وارتفاع تكاليفه أذ يكون بسعر (50- 60) ألف دينار لكل سيارة سعة (30) ألف لتر يوميا في الصيف مما يؤدي الى رفع تكاليف الانتاج ، فضلاً عن ندرة المياه الصالحة للشرب في المناطق التي توجد فيها منشآت الطابوق، مما يؤدي الى صعوبة توصيل المياه النقية لاستخدامات الشرب والتنظيف الخاصة بالعمال، لاسيما ومنشآت الطابوق يعمل فيها عدد كبير من العمال وتحت اجواء مشمسة حارة تتطلب توفير كمية كبيرة من المياه الصالحة للشرب([15]).

سادساً :مشكلة عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية

([13]) مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، بدون طبعة ،دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ،1976، ص5.

(*) مصادر المياه في محافظة كربلاء (نهر الفرات، جدول الحسينية، الأمطار، المياه الجوفية، بحيرة الرزازة).

([14]) جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة كربلاء ،قسم التخطيط والمتابعة ،2022.

([15])الدراسة الميدانية للمدة من 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

ان اغلب المنشآت الصناعية الكبيرة يعود تأسيسها وتشغيلها في الخمسينات والى التسعينات القرن الماضي والتي تعتمد في الوقت الحاضر على مكائن والآت قديمة منها منشأة طابوق الفاطمي والامام علي والتأميم كما تعاني كل من منشأة سكريات التمور في الهندية ومنشأة البان الوسام من نفس المشكلة والسبب يرجع الى صعوبة تصريف المنتجات وعدم قيام المستهلك بشراء السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها حيث ان عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية يؤدي الى ارتفاع كلفة الإنتاج وينتج عنه قلة الأرباح وكثرة الخسائر، إضافة الى ان المنشآت الصناعية تعاني من مشكلة ارتباط الإنتاج مع المادة الأولية وذلك لكون اغلب المواد المستخدمة في العمليات الصناعية هي مستورة لذلك يقل الإنتاج مع عدم توفر المواد الأولية ويزداد الإنتاج مع توفر المواد الأولية ، إضافة الى كثرة العطلات التي تصيب المكائن والآلات مع قلة الكادر المتخصص في صيانة و إصلاح هذه العطلات وندرة توفر قطع الغيار والمواد الاحتياطية اللازمة لها لأن أغلبها من مناشئ أجنبية مما أؤثر في سير الانتاج وانخفاض كمياته و ارتفاع كلف الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى قلة الأرباح نتيجة الاستمرار في تجميد رأس المال المنتج مما يضر بعملية التصنيع.

يتبين من خلال الجدول (7)ان لتقادم الخطوط الإنتاجية والمعدات للمنشآت الصناعية المتوقفة اثر سلبي في انخفاض طاقتها المتحققة خلاف ذلك ارتفاع الطاقات المعطلة ،أذ ان الطاقات الإنتاجية المتحققة في كافة هذه المنشآت لم تتجاوز نسبة (50 %) وهذا ما كشف عن تأثير الكبير لمشكلة تقادم الخطوط الإنتاجية على توقف المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وتعسر إعادة تشغيلها في حالة تأهيل خطوطها الإنتاجية المتقادمة ، يتبين ان الطاقات الإنتاجية المتحققة على مستوى السنوات الأخيرة ما قبل التوقف للصناعات الغذائية في منشأة تعليب كربلاء فيلاحظ ان لتقادم الخطوط الإنتاجية اثر على تراجع الطاقات الإنتاجية في خطي انتاج المعجون وخط تعليب الخضروات اذ شغلت الطاقة المتحققة لخط انتاج المعجون نسبة (20 %) عام 2012 ، في حين احتلت الطاقة المعطلة نسبة (80 %)، أما بالنسبة لخط تعليب الخضروات أذ شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (40 %) عام 2020 ، بينما شغلت الطاقة المعطلة نسبة (60 %) ، وفيما يتعلق منشأة سكريات التمور لعام 2002 شغلت نسبة (37 %) ،في حين استحوذت الطاقة المعطلة على نسبة (63 %) ،اما بالنسبة لمنشأة الوسام لمنتجات الالبان شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (5 %) سنة2014 وفي حين شغلت الطاقة المعطلة نسبة (95 %) ، أما الطاقات الإنتاجية المتحققة للصناعات الانشائية لسنوات ما قبل التوقف فيلاحظ من خلال الجدول (8)ان الطاقة الإنتاجية المتحققة لمنشأة طابوق الفاطمي عام 2014 شغلت نسبة (1 %) مقابل (99 %) بالنسبة للطاقة المعطلة ، وما يقال عن منشأة طابوق الفاطمي ينطبق على منشأة طابوق الحسيني أذ شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (2 %) بينما استحوذت الطاقة المعطلة (98 %) عام 2014 ،بينما شغلت منشأة طابوق كركوك نسبة الطاقة الإنتاجية المتحققة فيه نسبة (0,4 %) في حين احتلت الطاقة المعطلة نسبة (99,6 %) لعام نفسها. أما منشأة كربلاء لإنتاج الثرمستون قد شغلت نسبة الطاقة الإنتاجية المتحققة (8 %) عام 2020 ،في حين استحوذت الطاقة المعطلة على نسبة (92 %)،وفيما يخص منشأة بابل لأنتاج الكاشي الكربلائي شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (14 %) عام 2018 ، وفي حين شغلت الطاقة المعطلة نسبة (86 %) ،اما بالنسبة لمنشأة الهندية لانتاج الكاشي ،اذ شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة عام 2014 نسبة (6 %) بينما استحوذت الطاقة المعطلة على نسبة (94 %).

جدول (7)

الطاقة الإنتاجية المتحققة والمعطلة ونسبتها للمنشآت الصناعية الغذائية المتوقفة في محافظة كربلاء لسنة قبل التوقف.

شركة تعليب كربلاء				
خط انتاج المعجون				
عام الانتاج	التصميمية	المتحققة	نسبة الطاقة المتحققة	نسبة الطاقة التصميمية المعطلة
2012	7000	1366	% 20	% 80
خط تعليب الخضروات				
2020	1600	632	% 40	% 60
منشأة سكريات التمور				
2002	6250	2325	% 37	% 63
منشأة الوسام لمنتجات الالبان				
2014	12200	605	% 5	% 95

المصدر : الباحثة اعتماداً على(1) جمهورية العراق وزارة الصناعة والمعادن ،دائرة التخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة ،2022.
(2) الدراسة الميدانية بالاعتماد على الملحق (1) .

جدول (8)

الطاقة الإنتاجية المتحققة والمعطلة ونسبتها للمنشآت الصناعات الانشائية المتوقفة في محافظة كربلاء

منشأة طابوق الفاطمي				
عام الانتاج	التصميمية	المتحققة	نسبة الطاقة المتحققة	نسبة الطاقة التصميمية المعطلة
2014	0000	332170	% 1,8	% 98,2
منشأة طابوق الحسيني				
2014	20000000	412261	% 2	% 98
منشأة طابوق الفتح				
2014	22000000	3166125	% 14	% 86
منشأة طابوق كركوك				
2014	13000000	1361342	% 10	% 90
منشأة كربلاء لإنتاج الثرمستون				
2020	150000	12000	% 8	% 92
منشأة بابل لإنتاج الكاشي الكربلائي				
2018	8500	1150	% 14	% 86
منشأة الهندية لانتاج الكاشي				
2014	18000	1125	% 6	% 94

المصدر : الباحثة اعتماداً على (1) جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة التخطيط والمتابعة،بيانات غير منشورة،2022.
(2) الدراسة الميدانية بالاعتماد على الملحق (1) .

الاستنتاجات :

1. بلغ المجموع الفعلي للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء (13) منشأة توزعت على فروع صناعية مهمة ، بواقع (3) منشآت في قطاع الصناعات الغذائية ، شغلت نسبة (23 %) من اجمالي عدد المنشآت

الصناعية المتوقفة في منطقة الدراسة ، و(10) منشآت في قطاع الصناعات الانشائية ،شغلت نسبة (77 %) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوقفة في منطقة الدراسة .

2. وتعاني المنشآت الصناعية المتوقفة في محافظة كربلاء من مشاكل ومعوقات كانت من الأسباب الرئيسة لإيقاف هذه المنشآت ، وتتمثل هذه المشاكل بعدم توفر بيئة سياسية وامنية مستقرة مما أدى الى تدمير بنيتها التحتية وقلة التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية وخطوط الإنتاج وقطع الغيار المستوردة التي تحتاجها وكذلك ،المشكلات المتعلقة بالقوانين والتشريعات من خلال اتباع سياسة الإغراق السلعي ، وعدم وجود رؤى وخطط استراتيجية للتنمية الصناعية تتناسب مع الواقع الصناعي لهذه المنشآت في ظل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي مع قلة تجهيز هذه المنشآت بالحصص المقررة من الطاقة الكهربائية والوقود اللازمة لتشغيلها ، وأن هذه المشاكل قابلة للحل اذ سعت الدولة والقطاع الخاص (المستثمر) إلى حلها.

التوصيات :

1. ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي الذي سيؤدي بدوره إلى استقرار أمني ، لدرء المخاطر الأمنية من نشاط هذه المنشآت ، بما يشجع على استئناف العمل فيها مرة أخرى ، مع توفير البيئة المناسبة للاستثمار الصناعي.
2. مكافحة ظاهرة الفساد بكافة أشكاله والتي تعد من أبرز المعوقات التي تقف في طريق إعادة تأهيل هذه المنشآت .
3. تفعيل دور المؤسسات المصرفية الخاصة في منطقة الدراسة من خلال تقديم الدعم المالي للمساهمة في تمويل المنشآت الصناعية التحويلية المتوقفة ، وبالنتيجة توسيع قاعدة التمويل المالي لهم من جانب وتوفير السلع الاستهلاكية المحلية من جانب آخر.
4. الحد من ظاهرة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة التي تشكل خطرا على المنشآت الصناعية حتى بعد تشغيلها.
5. وضع خطط تضمن توفير التمويل اللازم والإشراف على إعادة تأهيل وتشغيل هذه المنشآت ، لا سيما أنها تعتبر من الصناعات الرائدة ذات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية .

المصادر :

أولا : الكتب .

1. محمد محمد الغزالي، مشكلة الاغراق ،بدون طبعة ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٦٨
2. مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، بدون طبعة ،دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ،1976، ص5.

ثانيا :المجلات .

1. سناء عبد القادر مصطفى ،تخلف القطاع الصناعي في دعم تنمية الاقتصاد الوطني العراقي ،الحوار المتمدن ، العدد :3029 -2016/23/12 .
2. احمد حافظ الطائي ،سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض و القبول، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 2014,40.

3. أبو بكر حتصال، و سعدية بن احمد، ،استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7،2018.
4. اتحاد الصناعات العراقي ، فرع كربلاء ، بيانات (غ.م) 2022.
5. منظمة الشفافية العالمية ،التقرير السنوي لتقرير الفساد العالمي ، 2019 .

ثالثاً :الوزارات والدوائر :

1. جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة كربلاء ،قسم التخطيط والمتابعة ،2022.
2. جمهورية العراق و وزارة التخطيط ،دائرة التنمية الإقليمية والمحلية وفجوات التنمية المكانية في ضوء المعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية وبغداد ،2020 ،ص2 .
3. جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لعام 2005.
4. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط،مكتبة وزارة التخطيط ،بيانات (غ.م)،2021.
5. جمهورية العراق ،وزارة التجارة ،قسم الاستيرادات، بيانات (غ.م) 2021 .
6. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،دائرة الاستثمار الحكومي ،سنوات متفرقة (2000-2022) بيانات (غ.م)
7. جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ،الدائرة الاستثمارية ،قسم تأهيل المنشأت الصناعية ،بيانات (غ.م) 2022.

رابعاً : الدراسة الميدانية للمدة من 19 /2021/9 الى 2022/12/1 .

خامساً : المصادر الأجنبية :

(1)ThomasA.Puget, International Economic, fourteen edition, Mecgraw-3-Hill, NewYork Univercity,2009,p224.

(2) Peter Rooke. The UN Convention against Corruption In Transparency International. Global Corruption Report London and Sterling VA, Pluto press, Transparency International,2004,p.205.